الثلاثاء ١٢ كانون الأول ٢٠٠٠ ـ الموافق ١٦ رمضان ١٤٢١ هـ ـ العدد ٨٧٨٠ ـ السنة السابعة والعشرون

20001212-00049-R

ملف ميشال عون إلى القضاء المدني

لبنان يتسلّم ٥٤ موقوفاً سياسياً من سوريا الباقون في السجون ٧٦ محكوماً بجرائم عادية

أقفل يوم امس، جزئيا، ملف الموقوفين اللبنانيين في السجون السورية بعدما تسلمت السلطات اللبنانية من السلطات السورية، أربعة وخمسين شخصا، هم مجموع المتهمين بجرائم أمن دولة، وسيقفل هذا الملف نهائيا يوم غد، بعد ان تقدم السلطات السورية لوائح بأسماء حوالى ٧٦ شخصا محكومين بجرائم عادية، سيكملون فترات أحكامهم في السجون السورية.

ووفق المعلومات فإن من بين الموقوفين الذين وصلوا الى لبنان ليل امس، ٤٦ لبنانيا، وسبعة فلسطينيين ومصري واحد، هو جمال كرارة المسؤول السابق في الحزب التقدمي الاشتراكي.

وقد تسلمت السلطات اللبنانية مع الموقوفين ملفات تثبت التهم الموجهة إلى كل منهم ونتائج التحقيقات في الاتهامات المتعلقة بالقيام بنشاطات إرهابية او تجسسية ضد القوات السورية الموجودة في لبنان، وحكمت عليهم محاكم عسكرية وميدانية.

وكان النائب العام التمييزي عدنان عضوم ورئيس جهاز المخابرات العميد

(التتمة ص ١٦)

بعض المعتقلين، الذين عصبت عيونهم لحظة عبور حافلتهم نقطة المصنع الحدودية مساء أمس (أ ف ب)

2000 1212-00046-2

ملف ميشال عون إلى القضاء المدني

(تتمة المنشور ص ١)

الركن ريمون عازار قد توجها صباح امس الى دمشق حيث اجتمعا بكبار المسؤولين القضائيين والامنيين السوريين واتفقا معهم على آلية عملية التسلم والتسليم التي تمت حوالى الثامنة والربع من ليل امس، حيث شوهد الموقوفون داخل باصات عبرت الحدود السورية ـ اللبنانية بمواكبة امنية ليوزعوا لاحقا ما بين وزارة الدفاع في اليرزة وسجن الشرطة العسكرية في قصر نورا.

وبهاتين الخطوتين تكون السجون السورية قد افرغت من الموقوفين «السياسيين» فيما ستعرف أسماء الآخرين المحكومين فلا تطالب سوريا لاحقا بأي اسم «مفقود» من خارج هؤلاء.

من جهتها تعود لجنة المتابعة القضائية الامنية في الثامنة والنصف من صباح اليوم الى الاجتماع في مكتب عضوم لتقرير الخطوات المقبلة ازاء هذا الملف ومعرفة من سيتم إطلاقه ومن سيبقى في السجون اللبنانية حيث يخضع للمحاكمة بما اقترفه من جرائم غير مشمولة بقانون العفو العام، ويعقب هذا الاجتماع اجتماع لمجلس الأمن المركزي تعلن بعده اسماء الموقوفين الذين تم تسلمهم أمس.

وأفيد أن بين الذين سلموا الى لبنان مجموعات تنتمي الى «حركة التوحيد الاسلامي» وحزب «البعث» العراقي إضافة الى ناشطين «عونيين» و«قواتيين» وآخرين.

وأكدت مصادر واسعة الاطلاع ان المسؤول الكتائبي بطرس خوند غير موجود في سوريا وقالت ان الراهبين الانطونيين ألبير شرفان وسليمان بو خليل قضيا في معركة ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ في دير القلعة في بيت مري، مع ٣٠ جنديا من الوحدات السورية الخاصة، وتم دفنهما بمراسم دينية قرب وزارة الدفاع الوطني.

وقد فاجأت هذه المعلومة الرسمية المسؤولين في الرهبنة الانطونية فقال الأب لويس الرهبان لـ«السفير» ان الرهبنة تأسف لهذه المعلومة «غير المسؤولة» التي تبلغ بها الرهبنة من خلال «السفير» للمرة الأولى منذ نحو عشر سنوات. وأضاف ان الرهبنة الأنطونية لم تبلغ بأي توضيح رسمي على الرغم من اعتبارها لهما علنا انهما مفقودان وعلى الرغم من مساعيها المستمرة للكشف عن مصيرهما.

وفيما هاجم «التيار الوطني الحر»، عبر بيان صادر عن الطلاب فيه، المبادرة السورية معتبرا ان ثمة «محاولات هنا وهناك لطمس وتحوير معالم القضية ومحاولة احتواء الرأي العام عبر إطلاق جزء يسير من أهلنا المعتقلين زوراً في السجون الشقيقة» قال رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري «ان مطلقي الكلام عن أعداد كبيرة تختلف عن العدد الموجود في سوريا يعرفون انه غير دقيق».

وإذا اعتبر ان هذه النوعية من المعالجة للملف ستفتح دفاتر الحرب الأهلية كلها لأن هناك آلاف الشباب الذين فقدوا في الحرب قال الحريري ان «الاخوان في سوريا قرروا إطلاق سراح كل الاشخاص الذين لديهم وقاموا بأعمال ضد الجيش السوري والدولة السورية». وأشار الى ان الكلام عن أعداد كبيرة يهدف الى إثارة الاحزان وإجهاض هذه المحاولة.

ولفت النظر الى انه يرى بوادر استغلال لهذا الأمر من جهات عديدة جدا.

ملف عون

وإذا كان هذا الملف يتجه الى الاقفال فإن ملف العماد ميشال عون يتجه هو الآخر الى تحقيق قفزة نوعية. وأفيد ان المحقق العدلي في ملف عون القاضي جورج غنطوس يتجه الى حسم القضية خلال وقت قريب.

وتشير المعلومات الى ان القرار الاتهامي المرتقب صدوره سيقرر اسقاط دعوى الحق العام عن العماد عون سندا لقانون العفو العام وسيهمل المستندات التي أرفقت قبل نحو شهرين بالملف وتشير الى ان عون خرق شروط النفي الى فرنسا وبالتالي يقتضي إسقاط منحة العفو العام عنه.

وتؤكد المصادر الموثوق بها ان الشق المالي سيصبح بعهدة المحاكم المدنية المختصة وبالتالي فإن التهديد بفتح باب السجن بوجه عون سينتهي كليا وإذا قرر عون العودة الى بيروت يستطيع ان يمارس العمل السياسي بحرية.

وإذ نقلت «السفير» ما توافر لها من معلومات الى العماد عون وسألته عما اذا كان يقبل بهذا الحل لملفه فأجاب «لا، لا أقبل، فالملف وحدة متكاملة وعلى اي حال لن أعلق على فرضية وحين يصدر القرار نطلع على حيثياته ونعلق».

أسرى إسرائيل

على صعيد آخر، اكد نائب وزير الدفاع الاسرائيلي افراييم سنيه وجود اتصالات تستهدف التوصل الى اتفاق لمبادلة ثلاثة جنود إسرائيليين وضابط احتياط برتبة عقيد، اسرهم «حزب الله» مؤخرا، مقابل أسرى لبنانيين وفلسطينيين تعتقلهم اسرائيل في سجونها.

وقال سنيه في حديث مع الإذاعة الاسرائيلية يوم امس، ردا على سؤال حول استعداد اسرائيل للافراج عن جميع السجناء اللبنانيين «نحن مستعدون لدفع ثمن ما بالتأكيد لكني لن أحدده، لأننا لا نريد إجراء مفاوضات عبر وسائل الاعلام، إنما من الواضح تماما بالنسبة لنا أنه سيكون علينا دفع الثمن مقابل إعادة اولئك الجنود الى ديارهم».

في هذا السياق نقلت وكالة «رويترز» عن امين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله قوله «إن هناك وساطة ألمانية بدأت بالفعل وان الحزب أبلغ الوسطاء الألمان مطالبه بشكل رسمي لإجراء المبادلة وبات الأمر متوقفا على مدى الاستجابة الاسرائيلية لهذه المطالب».

وكانت «السفير» قد كشفت يوم امس، عن تقدم في الاتصالات لترتيب المبادلة، وأن وفدا ألمانيا أجرى محادثات مع مسؤولين من «حزب الله» في بيروت الأسبوع الماضي في هذا الصدد.

في هذا الوقت أعلن محامي المعتقلين اللبنانيين ان المحكمة العليا في اسرائيل ستنظر اليوم الثلاثاء في استئناف لقرار استمرار حبس الشيخ عبد الكريم عبيد ومصطفى الديراني اللذين وضعا منذ خطفهما قبل سنوات قيد الحجز الاداري من دون اتهام او محاكمة لفترات قابلة للتجديد كل ستة اشهر.

وقال المحامي تزيفي ريش «انها جلسة إضافية للنظر في الاستئناف الذي قدم في تموز لقرار تمديد الحجز الاداري السابق نظرا لأننا لم نحصل على قرار حتى الآن». وأوضح انه ليس واثقا من ان المحكمة ستتخذ قرارا اليوم.